

## مقاربات القدس الشرقية بشأن الضم في الضفة الغربية

أ.د. سعيد أبو علي

المشرف العام ورئيس تحرير مجلة المقدسية

من المعلوم أن القدس الشرقية قد تم ضمها فعلياً، وإعلان ضمها رسمياً، في أكثر من تاريخ وقرار وقانون احتلالي وصولاً إلى صفقة نتنياهو - ترامب وإعلانها عاصمة للاحتلال ونقل السفارة الأمريكية إليها، محاطة بجدار الفصل العنصري الذي يعزلها بمقدساتها الإسلامية والمسيحية عن الضفة الغربية وعديد ضواحيها وبلداتها.

فيما وقف العرب والأغلبية الساحقة من دول العالم ومنظماته ضد هذا الضم القسري الأحادي المناقض للقانون الدولي والمنتك لقرارات الشرعية الدولية، والذي يشكل اعتداءً سافراً على الحق الفلسطيني والإرادة الدولية. بالمعنى الذي عبر عن عدم الاعتراف الدولي بهذا الضم وتباعاته، باعتبار أنه لن يرتب حقاً أو ينشأ التزاماً.. الأمر الذي مازال سارياً فيما لا زال الضم الإسرائيلي قائماً..

واليوم الثلاثين من تموز يوليو 2020 ينقضي أجل إعلان نتياهو المدوي في

انتخابات الكنيست الثالثة على التوالي في غضون عام واحد، لمحاولة تشكيل حكومة إسرائيلية برئاسة برنتس، وهو الإعلان الذي عبر عن ما تم الاتفاق عليه، بخصوص تشكيل الحكومة المنتظرة، بين رئيسي الحزبين الكبارين الفائزين نتياهو وغانتس بخصوص ضم أجزاء واسعة من الضفة الغربية بما يشمل المستوطنات وغور الأردن كالتزام رسمي للحكومة يبدأ مطلع ذات الشهر تموز/يوليو.

وذلك الإعلان بالضم الجديد، الذي رفضته أيضاً أغلبية ساحقة من دول العالم ومنظماتها، وحسبت أنفاسها ترقباً لإعلان رسمي معززاً بالدعم الأمريكي المعهود، والذي تضمنته "صفقة القرن" وتصريحات المسؤولين الأمريكيين. وانقضى الشهر لكنه لم يحدث، فيما استمر الموقف الدولي الراض لهذا الضم فما الأمر؟ هل تراجع نتياهو وأخفق في الوفاء بإعلانه والتزامه، رغم ما نعرفه عنه ولا يتردد هو في تكرار الإعلان عنه في قناعاته الأيديولوجية الراسخة، في التعامل مع مسألة الضم كحق لدولة الاحتلال في بسط سيادتها وقوانينها، على أرضها، أرض إسرائيل المسماة في التوراة "يهودا والسامرة". هل تراجع حلفاؤه (غانتس وترامب) عن دعمه؟ وعن مواقفهم لتبني مشروع الضم؟ أو كان للموقف الدولي العربي الفلسطيني الراض أثره في ذلك؟

مصادر معلومات العديد من وسائل الإعلام تناولت ذلك بتأويل وتحليل يستخلص منه أن كل ما تقدم شكل جزءاً من عناصر المشهد السياسي الراهن بخصوص الضم وخاصة لجهة طرح المقاربات والتساؤلات من قبيل مساحة الضم وهل تكون كامل المناطق المصنفة C أوج ام أرض المستوطنات الاستعمارية تجمعات وكتل استيطانية؟ وماذا عن البؤر المنتشرة وهل معها الأغوار وهل تكون 30% كما ورد بصفقة نتياهو - ترامب أكثر أو أقل وهل تكون تدريجية؟ أو مرة واحدة؟ وهل تكون إن كانت تدريجية زاحفة من الغرب إلى الشرق؟ بما يسهل من تمريرها؟؟ على أي أرض من المستعمرات القريبة

من حدود 67 نحو الأغوار الشرقية أو تبدأ من الأغوار لتزحف ثانية بالاتجاه المعاكس نحو حدود 67. وكيف ستكون آلية الفصل بين إسرائيل والمتبقي من أرض فلسطين - الضفة الغربية -؟ ومسار الحدود الجديد الذي سيزيد عن ألفي كم عند ضم البؤر الاستيطانية في قلب الضفة الغربية؟ وأي شبكة طرق ومنافذ مرور؟ وماذا عن الفلسطينيين المقيمين في المناطق المشمولة بالضم والسيطرة الأمنية؟ وغير ذلك من تلك التفاصيل التي تدخل في نطاق الترتيبات اللازمة لتنفيذ عملية الضم شكلاً ومضموناً وليس في مبدأ عملية الضم ذاتها.

وهنا فإن التفاعل والحراك كما التساؤلات والمقاربات لا تتصل بالقدس ولا تعنيها فهي أي القدس الشرقية في هذا الإطار خارج الموضوع وكأن القدس الشرقية المعروفة ليست جزءاً من الأرض الفلسطينية المحتلة أو من الضفة الغربية، وأن هناك قدساً جديدة خارج جدار الفصل العنصري أو المتبقي من قرى وبلدات، أحياء ومخيمات معروفة باكتظاظها السكاني وأكبرها "أبو ديس" هي القدس الجديدة، وفيها قد تكون عاصمة فلسطين، أو كما تسميها صفقة نتياهو - ترامب فلسطين الجديدة، وهي في الأرض الفلسطينية المتبقية ما بعد الضم والمحاطة من الجهات الست وليس الأربع من دولة الاحتلال مفككة في معازل وعلى الأصح غيتوهات تقارب المائتي غيتو بعد ضم أرض المستعمرات والأغوار متقطعة التواصل والأوصال بمسمى دولة ..

وكما تم تخليق القدس الجديدة تم تخليق فلسطين الجديدة وبالتأكيد الفلسطيني بل العربي الجديد.. من بقايا الأرض خارج نطاق الضم وبقايا الإنسان في معازل الفصل العنصري النموذجية وهي الإشكالية الحقيقية في تنفيذ خطة الضم الإسرائيلية - الأمريكية. كما تكشف ذلك في معرض تناول ذات مصادر الإعلام العالمية.

وتلخيص هذه الإشكالية بعنوانين: الأول مصير الأرض المتبقية بعد تنفيذ الضم وهل تكون دولة فلسطين الجديدة كما تضمنته الصفقة، الأمر الذي

يرفضه المستوطنون وبعض قوى اليمين الإسرائيلي الذي يتصدر السلطة الإسرائيلية. والعنوان الثاني هل يكون الضم عملية أحادية بمعنى إسرائيلية ومن جانب واحد هو الإسرائيلي؟ أو تكون نتاج عملية تفاوضية توافقية بحسم وضع الأرض المشمولة بالضم مع تلك المتبقية في آن واحد معاً.. بكلمات أخرى هل يكون تنفيذ عملية الضم باتفاق الطرفين وفي سياق عملية سياسية تعالج مستقبل الأرض المتبقية بعد الضم بمسمى دولة فلسطين الجديدة رغم المستوطنين وبموافقة الفلسطينيين لتحقيق ما يسمى بالسلام المين؟

لعل الكثير من المناورات السياسية ومحاولات إعادة احياء عملية السلام بما في ذلك عبر احياء دور الرباعية الدولية تتعرض لضغوط الموقفين الأمريكي والإسرائيلي ومن يدعمها، باشتراط هذا الأحياء، واستئناف عملية السلام على أسس ومرجعيات جديدة، هي إطار صفقة نتياهو - ترامب صفقة القرن، بديلاً يطيح بكل ميراث المرجعيات الدولية، وكأنها تقول بامتداد هذا الجديد الى النظام الدولي نفسه ليكون نظاماً جديداً بثنائية الهيمنة الإسرائيلية - الأمريكية وبتصفيق من يدور بفلكهما من حيث توجيه الضغط على الجانب الفلسطيني لاستجلاب موافقته على إلغاء حقوقه وهويته ووجوده.

فكان مع نهاية اليوم الثلاثين من تموز/ يوليو موقف الرئيس أبو مازن يتجدد بحسم ووضوح، موقف فلسطين الحقيقة التاريخية الراسخة من احياء عملية السلام وإعلان الضم، وإن لم يعلن الضم رسمياً فإنه يتعمق واقعياً، وبات أكثر اقتراباً بصيغته الرسمية أحادياً، وبغض النظر عن مصير الأرض المتبقية، لأن جميعها الضفة الغربية بأكملها مستهدفة بالضم مع اقتراب توجه نتياهو الى انتخابات جديدة رابعة قبل نهاية العام بذريعة الموازنة لسنة أو سنتين إخلالاً بما اتفق عليه مع شريكه في الحكم غانتس.. نتياهو لن يخوض الانتخابات القادمة دون ضم رسمي، سبق له التعهد بتنفيذه في انتخابات سابقة.

وخلاصة هذا الموقف الوطني الفلسطيني أنه لا حل للارزمة الراهنة إلا بإلغاء

الإدارة الأمريكية والحكومة الإسرائيلية لمخطط الضم مشدداً على أن إحياء عملية السلام يتم بعد ذلك وليس قبله تحت مظلة الأمم المتحدة وليس الرباعية بعقد مؤتمر دولي وعلى أساس مرجعية قرارات الشرعية الدولية وتنفيذها بإنهاء الاحتلال وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على الأراضي المحتلة منذ الرابع من حزيران 1967 والقدس الشرقية عاصمتها مع حل قضية اللاجئين على أساس قرار 194 ومبادرة السلام العربية.

وبذلك فليست المسألة هي شكل وتوقيت مساحة مضمون بداية الضم وما يتبقى بعده إنما في أصل ومبدأ الضم المقترن بإنهاء الاحتلال وتمكين الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس الشرقية من ممارسة السيادة والاستقلال ودون ذلك استمرار الصراع واجتراح أشكال الصمود والنضال..